



رئيس دائرة المنظمات الجماهيرية بالمؤتمر لـ «الميثاق»:

المنظمات العربية والدولية خذلت الشعب اليمني



أكد رئيس دائرة المنظمات الجماهيرية بالمؤتمر الاستاذ طه الهمداني عضو الأمانة العامة أن المؤتمر الشعبي العام أولى منظمات المجتمع المدني رعاية خاصة باعتبارها شريكة في البناء والتنمية ووفى لها كل أنواع الدعم المادي والتشريعي والإجرائي كي تتمكن من القيام بدورها في خدمة المجتمع.

وأشاد الهمداني في حوار مع «الميثاق» بالدور الإيجابي الذي قامت به منظمات المجتمع المدني في التشديد بالعدوان السعودي البربري الغاشم على اليمن وإسهاها في إيصال صوت اليمن إلى المنظمات الدولية والقوقية من خلال المسيرات والوقفات والأنشطة الجماهيرية التي لم تتوقف منذ بدء العدوان.. تفاصيل أكثر في سياق الحوار التالي..

زودنا المنظمات بكافة لوثائق التي تدين جرائم السعودية في اليمن

كيف تقيمون دور المؤتمر الشعبي العام في دعم أنشطة منظمات المجتمع المدني طوال (34) سنة تشارك في بناء الوطن..؟
- أعتقد أن دور المؤتمر الشعبي العام في دعم أنشطة المنظمات المدنية طوال فترة حكم الزعيم علي عبدالله صالح - رئيس الجمهوريات السابق رئيس المؤتمر الشعبي العام - حظله الله كان دوراً كبيراً وأثره الإيجابي ماثل إلى اليوم ، وفي كل الأحوال أجد أن من الصعوبة إلاحاطة بما أنجز للمنظمات وما قدمه لها المؤتمر ، ومن تلك المرحلة التي تفضلت بالإشارة إليها، والتي انطلقت فيها العمل والنشاط المدني ، حيث تم خلالها تأسيس المنظمات وفتح آفاق حرية التعبير والعمل المتميز والنوعي، وكذا وكيفية، لأنه وفي كون واقعيين ومنصفين أنه، وقبل مجيء الزعيم علي عبدالله صالح إلى الحكم لم يكن هناك مجتمع مدني بالمعنى الذي نجده اليوم وبالمعنى الحرفي للعمل المدني المعاش والمعروف ، وبعد وصول الزعيم إلى السلطة تم دعم المنظمات والنقابات والجمعيات والمراكز ماديًا وتشريعياً وقانونياً، من خلال التشريعات القانونية التي فتحت الباب وسمحت للنشطين والنشطات من تأسيس المنظمات في العاصمة والمحافظات وفتح الفروع وإقامة الفعاليات والندوات والدورات وورش العمل وممارسة الأنشطة بكل حرية وأريحية وهذا كله - ويعلم الجميع - لم يكن موجوداً من قبل قيادة الزعيم ومجئى حزب المؤتمر كمظلة وطنية وحزب يحمل رؤية وطنية وعصرية وديمقراطية وتنموية ، أما الدعم المادي الذي كان يقدم لها وبعضها حتى اليوم ما تزال تتقاضاه، فقد كان دعماً بتوفير المقرات وكل التسهيلات ، إضافة للدعم المالي المباشر والدائم المقدم لها من وزارة المالية لكي تتمكن من ممارسة أنشطتها ودفع إيجارات المقرات ورواتب الموظفين وغيره .

في الواقع لقد تفضلت للمنظمات الكثير بل إن تلك المرحلة تعد العصر الذهبي لانطلاقة العمل المدني النوعي والمؤسسي ، ويمكن القول إن دورها سبق التعددية الحزبية بعدة سنوات وكانت أنشطتها بارزة ومهتلة على مستوى المؤسسات الحكومية من خلال النقابات وعلى المستوى الأهلي وغيره ، حتى أنها كانت تقوم بمهام وأنشطة وأدوار وطنية في خلال المشاريع والدراسات والمقرحات التي كانت تقدمها .ومن خلال حماية الحقوق والحريات وإشاعة مبدأ العدالة والتسامح والتعايش والاهتمام بزوي الدخل المحدود وغيره .

ومن يتابع مسيرة عمل المجتمع المدني خلال فترة حكم المؤتمر الشعبي العام سيدجد أنه منحها دوراً ومكانة كبيرة واعتبرها شريكة حقيقية في بناء الوطن وتنمية الوعي ونشر قيم الفضيلة والبناء والحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان والتعايش.

كيف تقيمون دور المنظمات المدنية اليمنية في مواجهة العدوان والحصار..؟

- في تصوري الشخصي إن دور المنظمات المدنية بمختلف تخصصاتها ومجالات عملها وأنشطتها، سواء الحقوقية أو الإنسانية أو المهنية والفنية والنقابية والسياسية والاجتماعية والتنموية وغيرها كان وما يزال دوراً كبيراً ومشرفاً، ومن يتابع نشاط المنظمات سيدجد أنها لم تتوقف تقريباً عن تنظيم المسيرات والوقفات الاحتجاجية الرافضة للعدوان وإقامة الاعتصامات والوقفات أمام مكتب الأمم المتحدة في العاصمة صنعاء والتي تتم أحياناً في الأوسوع ثلاث مرات ، يجري فيها تسليم مكتب الأمم المتحدة رسائل وبيانات باسم المنظمات المدنية تدين فيها جرائم العدوان وتوضح ما قام ويقوم به من انتهاكات بحق الإنسانية في مختلف المحافظات ، وتجدد من خلالها المطالبات - أيضاً - بإنهاء العدوان وحل الأزمة القائمة بالطرق السياسية السلمية .

وليس ذلك فحسب، بل إنها تقوم بأدوار جبارة من خلال رصد وتوثيق جرائم العدوان والانتهاكات التي يرتكبها مرتزقته في غير مكان، كما تجلج وتجتلي دورها في توعية المجتمع واستنهاض هممه وكذا تدريب المتطوعين في الجانب الصحي والخدمي وتقديم المواد الغذائية والمساعدات الإنسانية للنازحين في مختلف المحافظات وتسجيلهم والبحث عن مساعدات إنسانية لهم والدفاع عن الحقوق والممتلكات العامة والخاصة .

إضافة -وهذه قضية ودور جوهرى في عملها- إلى التواصل مع المنظمات العربية والدولية وتزويدها بالوثائق الإذنية على ارتكاب العدوان السعودي جرائم إنسانية بحق الشعب اليمني والتسبيح من عدد من الحقوقيين والمنظمات الحقوقية في العالم وتأمين مواقف إيجابية من قبلهم وتوظيفها إيجابياً خلال اجتماعات مجلس حقوق الإنسان العالمي في جنيف الذي يعقد كل ستة أشهر .

كيف دور المنظمات العربية والدولية إزاء ما ترتكبه السعودية من جرائم حرب ضد شعبنا وحصار جائر.. ولماذا تستكثر على اليمن حتى إصدار بيان ادانة..؟

- بكل أسف لم تلق من المنظمات العربية والدولية - باستثناء هيومن رايتس ووتش والعفو الدولية ومنظمتين أو ثلاث أخرى - الموافقة التي كنا نتوقعها ونبغي عليها القيام بها جراء ما تقوم به الآلة الحربية الإعلامية السعودية / الخليجية من انتهاكات في بلادنا طوال (17) شهراً، لكن يبدو أن المال السعودي / الخليجي والمصالح الدولية والسياسات وصققات الأسلحة وغيرها لعبت وتلعب دوراً كبيراً في إسكات تلك المنظمات التي تخلت عن عملها المهني ورسالتها وأمنه ووحده.

أوضح الأستاذ أحمد محمد الزهيري- عضو اللجنة العامة ورئيس الدائرة التنظيمية للمؤتمر- أن المؤتمر يستمد قوته من الشعب ومن إيمان أعضائه في مختلف التكوينات القيادية والقاعدية والهيئات المختلفة المؤمنة بالقيم التي يحملها تنظيمنا الرائد والمتمثلة في الديمقراطية والحوار ومبدأ المشاركة والحرص على حماية الحريات وصون حقوق الإنسان، لذلك لم تزد كل المؤتمرات التي حكمت ضده إلا قوة وصلابة.

وقال الزهيري في حوار مع «الميثاق»: إن القلة القليلة ممن خانوا المؤتمر والوطن بتأييدهم العدوان على الشعب اليمني لا يمثلون أية نسبة داخل المؤتمر الذي يضم ملايين الوطنيين الشرفاء.

مشيراً إلى أن المادة (21) من النظام الداخلي حددت العقوبة بالفصل لكل من خان وطنه.

وقال: إن اللجنة العامة أقرت فصل مجموعة من مؤيدي العدوان الذين رفعت بمخالفاتهم هيئة الرقابة التنظيمية، وتعمل حالياً على إعداد تقرير آخر بمن لم يشملهم تقريرها السابق ليتم اتخاذ الإجراءات التنظيمية بحقهم.

موضحاً أن لدى الدائرة التنظيمية خطاً لتفعيل النشاط التنظيمي ومعالجة الاختلالات التي أفرزها الواقع.. إلى نص الحوار:

حاوره: أحمد الرمعي

رئيس الدائرة التنظيمية بالمؤتمر لـ «الميثاق»:

المؤتمر يعكف على إعداد تقرير لفصل المؤيدين للعدوان

المؤتمر يستمد قوته من الشعب ولم تزد المؤتمرات إلا قوة وصلابة

لدينا خطط عدة لتفعيل النشاط التنظيمي ومعالجة الاختلالات على مستوى التكوينات

> ما الإجراء التي ستتخذ لتصحيح العضوية وتركيز على الكيف وليس الكم؟

المؤتمر الشعبي العام هو التنظيم العملاق على الساحة الوطنية والأقرب إلى كل أبناء الشعب بمختلف فئاتهم، ولذلك تتلقى فروعنا في الدوائر والمدريات بعموم محافظات الجمهورية يوماً الكثير من طلبات الانتساب ولم ولن نفلت الأوباب أمام كل راغب في الانتساب، فالمؤتمر حزب الشعب.. وأطمئنت أن المؤتمر الذي يضم ملايين الأعضاء، هو أيضاً الحزب أو التنظيم الوحيد الذي ينتسب إليه عشرات أو مئات الآلاف من الكوادر المؤهلة والمتخصصة في كافة المجالات وقد أثبتت الأيام من واقع التجربة أن كوادر المؤتمر هي الأكثر كفاءة وجدارية في إدارة كافة شئون الدولة بوزاراتها ومؤسساتها ومرافقها إدارياً أو محلياً.. الخ.

فالكيف ليس مهملًا في المؤتمر، بل إنه محل اهتمام وتركيز، وفي نفس الوقت الكم غير مهمل باعتبار أن المؤتمر هو تنظيم شعبي وليس فنوياً.

> بعد مرور 34 عاماً من تأسيس المؤتمر.. كيف تقيمون تجربته من الجانب التنظيمي؟

- تجربة المؤتمر طوال 34 عاماً تجربة فريدة ورائدة ليس على مستوى اليمن وحسب وإنما تجاوزت ذلك لتكون فريدة ومتميزة على مستوى الوطن العربي.. وقد صرح بذلك الكثير من السياسيين في الداخل والخارج.. كما أن تجربته التنظيمية كانت مميزة أيضاً سواء أكان من طبيعة تكويناته الجغرافية التي بدأت من المحل / القرية / العزلة / الحارة / الشارع / الحي / المديرية / الدائرة، أو هيئاته المختلفة/ الهيئات التنفيذية في المديرية / المحافظات، أو هيئاته المركزية كالهئية البرلمانية/ الوزارية/ الشورية، أو كانت في مستوى أداها، كما أن اعتماده على الديمقراطية في انتخاب قيادة التكوينات ابتداءً من الجماعة التنظيمية وحتى اللجنة العامة ورئاسة المؤتمر أسهم كثيراً في تميز الأداء التنظيمي لهذه التكوينات.

نتطلع أن يستيقظ الضمير العالمي ويوقف العدوان على اليمن

أثبتت الأحداث أن كوادر المؤتمر هم الأكثر كفاءة في إدارة شؤون الدولة

وما يميز المؤتمر عن غيره هو اعتماده الدائم على التقييم والتجديد والتطوير حتى في إطار النظام الداخلي الذي يطالعه التعديل ليوافق المتغيرات ويطور من أداء الأعضاء والتكوينات والحرص على اختيار أكثر الطرق والوسائل فاعلية.

> ما خططكم لتفعيل الجانب التنظيمي؟

- لدينا خطط عدة لتفعيل النشاط التنظيمي لكافة تكوينات المؤتمر القيادية والقاعدية وتعالج كافة الاختلالات التي أفرزها الواقع طوال الفترة الماضية وهذه الخطط تتضمن استيعاب الزيادات المطردة في عضوية المؤتمر وتنفيذ دورة انتخابية شاملة لكافة التكوينات ابتداءً من الجماعة التنظيمية بعد تصحيحها مروراً بالمراكز التنظيمية وقيادات فروع الدوائر / المديرية والمحافظات وأعضاء اللجان الدائمة المحلية وقيادات فروع المحافظات وانتهاءً بالمؤتمر العام واللجنة الدائمة الرئيسية واللجنة العامة وهيئة الرقابة ورئاسة المؤتمر وغيرها من المهام الكفيلة بتفعيل كافة الأنشطة التنظيمية، إلا أننا بانتظار القيادة العليا للمؤتمر للبدء بتنفيذها، ولاشك أن العدوان السعودي الشرس الذي يعمل إلى جانب إهلاكه الحرث والنسل في عموم أرجاء وطننا الحبيب يعمل على إعاقة وشل حركة كافة أجهزة الدولة ومؤسساتها ومرافقها وقطاعها الخاص حتى شمل عدوانه المدارس والمستشفيات والطرقات بل حتى دور العبادة المساجد.. والعدوان السعودي اليوم أصبح صدره يضيق من حفر زفاف وما حدث في سبنا خير مثال، ويضيق من أي تجمع.. ولعلك كنت معنا في المسيرة الكبرى بميدان السبعين يوم السبت الماضي ورأيت قصفهم أثناء المسيرة الذي أسفر عن استشهاد ثلاثة مواطنين وجرح آخرين، رغم أن السلاح الوحيد لكل من حضر المسيرة كان «العلم الجمهوري» ولا شيء غير..

نتمنى أن يعي العالم كل تلك الجرائم وأن تفيق الأمم المتحدة ومجلس الأمن وجامعة الدول العربية وغيرها من المنظمات من سياستها العميق وتتحرك فيها المشاعر الإنسانية التي أنشئت من أجلها لتتوقف هذا العدوان الهمجى والسافر وتعود الحياة لهذا البلد وهذا الشعب الأصيل.

> ما الإجراء التي سيتم اتخاذها بحق العناصر المتورطة في العدوان وما زالوا يتحذرون باسم المؤتمر؟

- هذا السؤال يفترض أن يوجه لهيئة الرقابة التنظيمية باعتبارها التكوين المختص بإجراءات الجزاءات الجزائية.. ومع ذلك فالنظام الداخلي ولوائحه قد بينت بكل وضوح واجبات العضوية والجزاءات التنظيمية التي يجب تطبيقها على من يخالف تلك الواجبات بما في ذلك الخطوات اللازمة اتباعها وفقاً لطبيعة التكوين التنظيمي الذي ينتمي إليه العضو المخالف عضو لجنة عامة / دائمة/ مؤتمر عام.. الخ، وبالنسبة للعناصر المتورطة في العدوان فالمادة (21) من النظام الداخلي قد حددت العقوبة بالفصل لكون تورطهم مع العدوان يخل بواجبات العضوية ويضر إصراً كبيراً ليس بوحدة المؤتمر والإساءة إليه كتتنظيم فحسب بل قد تجاوز ذلك إلى الإضرار بالوطن ووجودته وهدم بناءه التحتية وقتل أطفاله ونسائه وشيوخه.. الخ.

والجميع بكل تأكيد علم بتقرير هيئة الرقابة التنظيمية الذي قدمته قبل فترة للجنة العامة، تضمن مخالقات بعض أعضاء اللجنة العامة بتأييدهم للعدوان وقد أصدرت اللجنة العامة قراراً بفصل أولئك من عضوية المؤتمر.

واعتقد أن هيئة الرقابة التنظيمية تعمل حالياً على إعداد تقرير آخر بمن لم يشملهم تقريرها السابق، وهي أيضاً بصدد جمع المعلومات عن كافة المؤيدين للعدوان من مختلف التكوينات لتطبيق عليهم العقوبات الواردة في نصوص النظام الداخلي ولوائحه..